الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشــروع قانــون

يتعلق بالموافقة على الإحالة لفائدة الدولة

للقرض الرقاعي المصدر من قبل البنك المركزي التونسي بالسوق المالية العالمية،

موضوع الاتفاقات المبرمة بين البنك المركزي التونسي

وجمع من مؤسسات مالية أجنبية

(2015 / 67)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 05 / 11 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* اتفاقية وكالة مالية،
* اتفاقية ترتيب،
* إعلان تعهد.

تاريخ انتهاء الأشغال: 20 / 01 / 2016

رئيس اللجنة: إياد الدهماني

مقررة اللجنة : ألفة السكري الشريف **المقرر المساعد:** الهادي بن ابراهم

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 09 نوفمبر 2015
جلسات اللجنة : 05 و06 و20 جانفي 2016 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (1 محتفظ) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 20 جانفي 2016 **رئيس اللجنة :** إياد الدهماني **المقررة:** ألفة السكري الشريف

أوّلا . تقديم المشروع:

أصدر البنك المركزي التونسي لفائدة الدولة التونسية بتاريخ 30 جانفي 2015 سندات بالسوق المالية العالمية بمبلغ 1000 مليون دولار أمريكي (حوالي 1933 م.د) وذلك حسب الشروط المالية التالية:

- مبلغ الإصدار: 1000 م. دولار أي حوالي 1933 م.د،
- سعر الإصدار: 99,065 %،
- نسبة الفائدة: 5,75% سنويا،
- عمولة البنوك المنظمة: 1.5 م. دولار (لكامل المدة)،
- مدة السداد: دفعة واحدة بعد عشر سنوات (جانفي 2025)،
- المبلغ المسحوب: 989.15 م. دولار أمريكي،
- مصاريف الإصدار: 0.3 م. دولار.

على غرار بقية عمليات الإصدار بالسوق المالية العالمية تم تكليف البنك المركزي التونسي بإنـجاز هذه العملية وذلك في إطار الفصل 40 من القانون الأساسي للبنك عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958.

وقد أقر مجلس إدارة البنك المركزي التونسي المنعقد في 26 نوفمبر 2014 إصدار قرض رقاعي لفائدة الدولة التونسية بمبلغ 750 مليون دولار أمريكي. وقد تمت المصادقة على هذه المداولة بمقتضى الأمر عدد 4569 لسنة 2014 المؤرخ في 31 ديسمبر 2014. ثم أقر مجلس إدارة البنك المركزي التونسي المنعقد في 27 جانفي 2015 الترفيع في مبلغ إصدار القرض الرقاعي لفائدة الدولة التونسية من 750 مليون دولار أمريكي إلى ألف مليون دولار أمريكي. وقد تمت المصادقة على هذه المداولة بمقتضى الأمر عدد 215 لسنة 2015 المؤرخ في 29جانفي 2015

ولهذا الغرض تم إبرام الوثائق القانونية التالية :

- اتفاقية وكالة مالية "FISCAL AGENCY AGREEMENT" مبرمة بتاريخ 30 جانفي 2015 بين البنك المركزي التونسي ممثلا للجمهورية التونسية بصفته مصدرا وبنك Citigroup Global Markets Deutschland AG بصفته مسجلا للسندات وبنك Citibank, N.A., London branch بصفته الوكيل المالي ووكيل الدفع والتحويل وتنص هذه الاتفاقية على شروط عملية الإصدار والتزامات كل طرف للمحافظة على حقوق حاملي السندات.

- اتفاقية الاكتتاب "SUBSCRIPTION AGREEMENT": هذه الاتفاقية مبرمة بتاريخ 29 جانفي 2015 بين البنك المركزي التونسي ممثلا للدولة التونسية والبنوك المشترية للسندات:
  - Citigroup Global Markets Limited
  - J.P.Morgan Securities PLC
  - Natixis Securities Americas LLC

وتتضمن هذه الاتفاقية توزيع مبلغ الإصدار بالتساوي بين الثلاثة بنوك وتعهدات كل من المصدر والبنوك المشترية وكيفية تسديد المستحقات، صيغة نشر واكتتاب السندات، الإدراج والتداول بالسوق المالية، الرسوم والنفقات، القانون المزمع تطبيقه.

إعلان تعهد "DEED OF COVENANT" ممضى بتاريخ 30 جانفي 2015 من قبل البنك المركزي التونسي يتعهد بمقتضاه بتسديد المبالغ المستحقة بعنوان الإصدار (الأصل والفوائد والعمولات) خالية من الاقتطاعات بعنوان الأداءات والمعاليم وذلك في الآجال المتفق عليها.

ثانيا . أعمال اللجنة:

في جلستها المنعقدة بتاريخ 05 جانفي 2016 استمعت لجنة المالية والتخطيط والتنمية إلى كلّ من السيد محافظ البنك المركزي والسيدة كاتبة الدولة لدى وزير المالية حول مشروع هذا القانون،

وفي بداية الجلسة قدّم محافظ البنك المركزي بسطة حول الإطار العام الذي تزامن مع إصدار هذا القرض وعرض معطيات تقنية حول القروض الرقاعية ومواصفاتها وشروطها والمعايير المعتمدة لتقييم جودتها.

وأفاد أنّه من أهم الأسباب التي دعت إلى الخروج على السوق المالية الدولية دون الحصول على ضمانات من طرف دولة أجنبية أو بنك اجنبي هي:

- الحاجة إلى تمويلات مستعجلة في بداية سنة 2015 نظرا لالتزامات الدولة التونسية في تلك الفترة،
- تأخر التمويل الخارجي من المقرضين التقليديين مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الافريقي للتنمية نظرا لارتباطه بإصلاحات لم يتم التقدم في إنجازها.
- عدم إمكانية إصدار رقاع على السوق المالية الوطنية نظرا لشح السيولة في تلك الفترة.

كما أشار إلى أنه في البداية تم الترخيص لإصدار سندات بمبلغ 750 مليون دولار إلا أنه وأمام الإقبال الكبير على الرقاع التونسية من قبل أكبر المستثمرين (280 مستثمر بمبلغ إجمالي ناهز 4000 مليون دولار) تم اتخاذ القرار بالترفيع في مبلغ الإصدار إلى حدود 1000 مليون دينار.

وأوضح أن الإجراءات التي تم اتباعها للحصول على هذا القرض تمت في إطار الوضوح والشفافية، وأكّد على أن نسبة الفائدة تعتبر مقبولة بالمقارنة مع نسب الفائدة التي تتداين بها دول مشابهة اقتصاديا.

هذا وقد مدّ البنك المركزي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بمذكّرة تفصيلية تتضمن المعطيات والأسباب التي دعت إلى هذا الاقتراض والإجراءات المتبعة لإصداره (تجدونها مرفقة بالتقرير).

ومن جهتها أوضحت السيدة كاتبة الدولة لدى وزير المالية أن هذا القرض تم إصداره من طرف الحكومة السابقة وعملا بمبدأ استمرارية الدولة فإن الحكومة الحالية تتبناه، مؤكدة على أنه تم اللجوء إلى هذا القرض نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها المالية العمومية في تلك الفترة.

وخلال النقاش تقدم النواب بعدد من الاستفسارات والملاحظات تمحورت حول النقاط التالية:

- أسباب ارتفاع نسبة فائدة هذا القرض مقارنة بنسب الفائدة التي تداينت بها دول عرفت نفس المسار السياسي والاقتصادي مثل مصر،
- التساؤل عن عدم اعتماد طريقة السداد السنوية نظرا لما تشكله طريقة السداد دفعة واحدة من ضغط على ميزانية الدولة خلال سنة 2025،
- الاستفسار عن الأسباب التي حالت دون انتظار تزكية الحكومة الجديدة في فيفري 2015 لإصدار قرض بهذا الحجم وبنسبة فائدة مرتفعة،
- كيفية اختيار البنوك المكلفة بالإصدار والمبلغ الإجمالي للعمولة،
- غياب البدائل التمويلية ناتج عن تأخر الإصلاحات الاقتصادية وغياب الإرادة لتفعيل آلية الصكوك وضعف القدرة في التفاوض وجلب الأموال،
- دواعي استغلال هذا القرض المكلف والمصدر بالدولار لإرجاع القرض المصدر بالدينار على السوق الوطنية،
- غياب الإجراءات التحفيزية من طرف البنك المركزي لتشجيع الادخار الداخلي،
- التشجيع على تطوير السوق المالية الوطنية للتقليص من تفاقم الدين الخارجي،
- الاستفسار عن نسبة الفائدة القاعدية وعن نسب الفائدة للدول المشابهة اقتصاديا في تلك الفترة،
- إمكانية إيجاد أدوات تغطية خاصة في ظل التراجع المستمر لصرف الدينار أمام العملات الأجنبية وتذبذب نسب الفائدة،

- العمل على التدقيق في المديونية،
- طلب توضيحات حول القروض قصيرة الأجل التي يديرها البنك المركزي لصالح الخزينة العامة،
- أسباب توقف إصدار تقرير المديونية من طرف البنك المركزي،
- الاستفسار عن الحلول الاستعجالية للرفع من نسب التمويل الداخلي للنهوض بالاقتصاد
- إمكانية التفكير في إعادة جدولة للديون الخارجية في ظل ارتفاع خدمة الدين سنة 2017 لتصل إلى حدود 6,5 م.د،

وفي هذا السياق بين محافظ البنك المركزي أن نسق الإصلاحات الاقتصادية ضعيفة جدا مقارنة بالإصلاحات السياسية التي أنجزتها تونس خلال الخمس سنوات الأخيرة، وهي مسؤولية يتحمل المجلس الوطني التأسيسي جزءا منها نتيجة تعطيل عدة مشاريع قوانين تندرج ضمن الإصلاح الاقتصادي مثل مشروع القانون المتعلق بشركة التصرف في الأصول، الذي يهدف إلى معالجة مديونية القطاع السياحي، مؤكدا أن الاصلاحات الاقتصادية الداخلية ضرورية لإمكانية التواصل مع المحيط الخارجي.

وأبرز أنّه من بين أهم العوائق التي ساهمت في تأخر الحصول على التمويل الخارجي هو الارتفاع الكبير لحجم الأجور في القطاع العام من إجمالي الناتج المحلي الخام حيث بلغت هذه النسبة 14% وهي تعتبر من أرفع النسب في العالم.

وبخصوص مبررات الاقتراض بهذه الشروط، أكد أن تونس تعاني من نقص في السيولة مما يجعل الحكومة ملزمة بالتصرف للإيفاء بكل تعهداتها ولضمان استمرارية الدولة، وأشار إلى أنه في جانفي 2015 كان من المتوقع أن ترتفع نسبة الفائدة في السوق الرقاعية وخاصة السوق الأمريكية لذا كان هنالك تسريع للاقتراض لتفادي ارتفاع نسب الفائدة. مؤكدا أن كل عمليات الاقتراض تمت عن طريق طلب عروض وليس عن طريق المراكنة.

أما في مسألة المديونية أكد أنه تم إعداد دراسة تتعلق بمتطلبات دفوعات المديونية إلى غاية 2030، مبينا أن الدين يمكن أن يكون آلية من الآليات النمو شريطة توجيه هذه القروض نحو الاستثمار وخلق الثروة خاصة أنّ الحاجيات لتمويل الاقتصاد تتطلب الاقتراض الخارجي مهما كان منوال التنمية المعتمد، مشيرا إلى ضرورة التعامل مع التداين الخارجي بأكثر إيجابية باعتبار أن أغلب الدول اعتمدته كوسيلة لتحقيق التنمية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وكندا.

وبخصوص التشجيع على تطوير السوق المالية الوطنية للتقليص من تفاقم الدين الخارجي، أفاد أنه يجري العمل حاليا على زيادة إمكانيات التداين الداخلي.

وعن المقترح المتعلق بجدولة الديون، أوضح أنه يمكن أن يمثل حلا لبعض الديون الثنائية، أما بالنسبة للديون المتعددة الأطراف فهو أمر غير ممكن.

واقترح أن يضع المجلس سقف للمديونية لا يمكن تجاوزه إلا بموافقته وهو حل يمكن من الضغط على المديونية.

وفي ما يتعلق بتسديد الديون سنويا، أكد أن مميزات القرض هو تأجيل تسديد أصل الدين إلى غاية حلول أجله سنة 2025 والاقتصار على تسديد الفوائد ولا يمكن تسديد الأصل سنويا لتجنب فقدان السيولة.

وقصد التصرف الرشيد في الدين العمومي، أكد المحافظ على ضرورة تكوين خلية تتكون من ممثلين عن البنك المركزي ووزارة المالية ومجلس نواب الشعب تعمل على التصرف الرشيد في الدين العمومي.

ومن جهتها أوضحت السيدة كاتبة الدولة أن نسبة المديونية قدرت في قانون المالية لسنة 2016 بـ 53,4 % وهي نسبة مرتفعة نسبيا لكن بالرجوع إلى سنة 2001 نجد هذه النسبة 56,5 % وسنة 2010 كانت 40,4% مؤكدة على أن المديونية تتطلب معالجة جذرية من خلال ربطها بكل المؤشرات الاقتصادية.

وبخصوص المقارنة مع الاقتراض المصري المنجز في جوان 2015، أكدت أن نسبة الفائدة الممنوحة إلى تونس والمقدرة بـ 5,75 % أفضل من النسبة الممنوحة لمصر والمقدرة بـ 6 % مؤكدة أن هذا الإصدار ناجح بكل المقاييس.

وفي جلسة اللجنة ليوم 06 جانفي 2016 تقرر تأجيل التصويت حول هذا القرض لمزيد التشاور. هذا وقد وافقت اللجنة على مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 20 جانفي 2016 وذلك بأغلبية الحاضرين.

ثالثا. توصيات اللجنة

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

- إيجاد آليات قانونية تمكن مجلس نواب الشعب من مراقبة خروج البنك المركزي على الأسواق المالية الخارجية لفائدة الدولة،
- الحصول على موافقة مجلس نواب الشعب قبل صرف القروض الرقاعية.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية بالموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	**المقررة**
إياد الدهماني	ألفة السكري الشريف